



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع الثالث والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية
تونس العاصمة، 30 تشرين الأول/أكتوبر - 02 تشرين الثاني/نوفمبر

حصيلة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر 2017- أيلول/سبتمبر 2018)

المحتويات

- 3 أولاً- مقدمة
- 3 ثانياً- أهم إنجازات برنامج العمل خلال الفترة قيد الاستعراض
- ألف. النتيجة الرئيسية الأولى: تقوية قدرات الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية فيما يتعلق بتصميم سياسات واستراتيجيات وطنية لإنعاش العمل المستدام وتنفيذها
- 3 1. تشغيل الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا
- 3 2. جودة المؤسسات والتحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا
- 3 3. الموجزات القطرية لكل من مصر والسودان وتحليل وضعية المغرب وفق منهجية التحول الهيكلي-العمل-الإنتاج-المجتمع (STEPS)
- 5 باء. النتيجة الرئيسية الثانية: تقوية قدرات الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063، أخذاً بعين الاعتبار الرهانات المتصلة بالشباب والنوع.
- 6 1. التنسيق والشراكات على المستوى دون الإقليمي دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا
- 6 2. تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا
- 7 3. أعمال النظر بعمق في مسألة سلاسل القيمة الإقليمية
- 7 4. الدعم الاستشاري
- 8

- 10 ثالثا- المبادرات الخاصة والتفاعل مع شعب المقر والشركاء الآخرين
- 10 ألف. المبادرات الخاصة
- 12 باء. منتدى حول التنمية في شمال أفريقيا: "الحكامة والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة والشاملة"
- 13 جيم. التفاعل مع شعب المقر
- 14 دال. الشراكات
- 14 1. الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين
- 16 2. الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث ومجامع الفكر
- 18 رابعا- حالة تنفيذ توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية
- 18 ألف. توصيات عامة
- 19 باء. توصيات بخصوص البرنامج الإنمائي في أفق 2030 وأجندة 2063
- 21 خامسا- التحديات والدروس المستفادة والآفاق
- 21 ألف- فيما يتعلق بمواصلة عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- 21 1. رؤية جديدة من أجل أفريقيا متحولة وذات استقلالية
- 21 2. مجال تخصص جديد لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا
- 22 باء- فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي
- 22 جيم - حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة

أولا- مقدمة

1. يتضمن هذا التقرير أنشطة مكتب شمال أفريقيا في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/أكتوبر 2017 إلى أيلول/سبتمبر 2018 (من دورة اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية سنة 2017 إلى دورة 2018). وتغطي هذه الفترة أساسا السنة الأولى من تنفيذ الإطار الاستراتيجي المعدل 2018-2019 الذي أقرته لجنة خبراء مؤتمر الوزراء الأفارقة خلال اجتماعها في أديس أبابا شهر أيار/مايو 2018. كما تشمل الأنشطة التي نظمها المكتب خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2017. وقد تم الاعتماد على المنهجية نفسها عند عرض حصيلة الفترة التي يغطيها التقرير كله.

2. وقد أنجز ما أنجز من أنشطة بالتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء وشعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكاتب دون الإقليمية الأخرى والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك اتحاد المغرب العربي ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

ثانيا- أهم إنجازات برنامج العمل خلال الفترة قيد الاستعراض

3. في سياق تصور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجديد، قام مكتب شمال أفريقيا بإعداد استراتيجية متخصصة جديدة لسنتي 2018-2019 في مجال "العمل والكفاءات والتنمية المنصفة". ويهدف هذا الإطار الجديد إلى مساعدة الدول الأعضاء السبع (وهي الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس) على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج كفيلة بإحداث مناصب شغل وضمان تنمية منصفة في أفق التحول الهيكلي طبقا لأجندتي 2030 و2063. وقد تمت ترجمة هذه الغاية إلى نتيجتين رئيسيتين: أ) تقوية قدرات الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية فيما يتعلق بتصميم سياسات واستراتيجيات وطنية لإنعاش العمل المستدام وتنفيذها، ب) تقوية قدرات الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063، أخذا بعين الاعتبار الرهانات المتصلة بالشباب والنوع.

4. تم إنجاز الأنشطة الواردة في برنامج عمل المكتب من أجل تحقيق نتائج تتماشى مع المحاور ذات الأولوية المحددة أعلاه. كما ساعدت التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابقة للجنة الخبراء الحكومية الدولية، علاوة على إسهامات الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي والشركاء الآخرين، في تأطير مجالات تدخل المكتب طوال الفترة موضوع الاستعراض.

ألف. النتيجة الرئيسية الأولى: تقوية قدرات الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية فيما يتعلق بتصميم سياسات واستراتيجيات وطنية لإنعاش العمل المستدام وتنفيذها

5. بقصد الإسهام في تحقيق النتيجة الرئيسية الأولى، ركزت جهود المكتب على تحسين قدرات الدول الأعضاء في مجال التشغيل وذلك من زوايا مختلفة، من بينها التنمية المستدامة وتعزيز القدرات المؤسسية، وذلك بالاستناد على بيانات أساسية لتحليل الوضعية السياسية والاقتصادية وإعداد موجزات قطرية لكل بلد.

1. تشغيل الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا

6. نظم المكتب اجتماعا للخبراء شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017 بالرباط حول موضوع "عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا". وقد شهد هذا الاجتماع حضور خبراء من القطاعات المعنية بقضايا العمل والتكوين وإدماج الشباب من ستة دول أعضاء (الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس) وممثلي اتحاد المغرب العربي والمنظمات الإقليمية والدولية ومجموعة من الباحثين الجامعيين.

7. خلال اجتماع الخبراء المذكور، تم تقديم نتائج دراسة حول تشغيل الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا. كما قام المشاركون وممثلو الدول الأعضاء بمناقشة نتائج الدراسة والمصادقة عليها. وقد اعتمدت الدراسة على مناهج بحثية كمية وكيفية من أجل تشخيص وضعية بطالة الشباب والتدابير المتخذة في كل بلد على حدة من أجل استئصالها. هذا وتم إنجاز التحليل أخذا بعين الاعتبار الصلة بقضايا التنمية المستدامة في بلدان المنطقة السبعة (الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس).

8. كان اجتماع الخبراء فرصة مواتية من أجل مناقشة القضايا التالية: (1) الفرص والتحديات المتصلة بإنعاش العمل اللائق لفائدة الشباب بشمال أفريقيا، و(2) تقييم السياسات والبرامج الرامية إلى إنعاش تشغيل الشباب عبر تحليل التحديات والفرص وتحديد الممارسات الفضلى، و(3) الدروس المستخلصة من دمج سياسات تشغيل الشباب في السياسات الإنمائية والوطنية. حيث اعتمدت المناقشات على تقديم مجموعة من الحالات والتجارب الوطنية ودراساتها.

9. تمخضت عن هذا الاجتماع مجموعة من التوصيات الرامية إلى النهوض بتشغيل الشباب والتنمية المستدامة في شمال أفريقيا. وقد شملت هذه التوصيات بشكل مفصل عدة جوانب متكاملة: الطابع العرضي لإشكالية تشغيل الشباب، وتحديات ملائمة التكوين مع حاجيات سوق العمل وتعزيز القدرات، ودور الوساطة الذي تضطلع به الدولة في سوق العمل، وآليات الدعم والمواكبة، وضرورة الاعتماد على مقاربات قائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والتتبع والتقييم، وآليات التمويل، ناهيك عن تشجيع روح المفاولة وإشكالية القطاع غير المنظم.

10. على صعيد آخر، وبمناسبة انعقاد المنتدى الدولي الرابع عشر للجمعية التونسية للاقتصاديين حول "مفارقات وتحديات تقييم السياسات العمومية"، قام المكتب بإعداد وتقديم ورقة بحثية حول "إمكانيات التشغيل لفائدة الفقراء بأفريقيا، خصوصا بالنسبة للشباب". وقد حظيت هذه الورقة البحثية بإشادة المشاركين، وتم انتقاؤها ضمن أفضل الأوراق البحثية المقدمة في هذه التظاهرة التي احتضنتها تونس العاصمة (تونس) شهر حزيران/يونيو 2018.

11. ضمن جهود إعداد الإطار الاستراتيجي 2018-2019 الجديد، ينوي المكتب تنفيذ مجموعة من المبادرات ذات الصلة بمجال تخصصه الجديد. حيث سيقوم المكتب خلال هذه الفترة بإعداد إستراتيجية تدخل خاصة به في مجال التشغيل، وسينظم منتدى إقليمي بمشاركة ممثلي القطاع الخاص (الاتحاد العام لمقاولات المغرب والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ومنتدى أرباب المقاولات...) وشركاء آخرين حول "الكفاءات والتشغيل والتنمية المتوازنة).

2. جودة المؤسسات والتحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا

12. يعد عدم القدرة على إحداث فرص الشغل كافية واحدة من سمات النمو في شمال أفريقيا. حيث يعد بطء التحول الهيكلي أحد أسباب معدلات البطالة المرتفعة، ولاسيما في أوساط الشباب الحاصلين على الشواهد. هذا وتبث أن فعالية المؤسسات محدد مهم للتخصيص الأمثل للموارد الذي يعد أساس التحول الهيكلي.

13. في هذا السياق، أجرى المكتب دراسة حول جودة المؤسسات وتأثيرها على التخصيص الفعال للموارد من أجل تحول هيكلي حقيقي. وتم تقديم نتائج هذه الدراسة ومناقشتها خلال الاجتماع الإقليمي للخبراء المنعقد يومي 26 و27 أيلول/سبتمبر 2018 بالرباط حول موضوع "جودة المؤسسات والتحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا". وقد شهد هذا اللقاء حضور خبراء منتدبين يمثلون القطاعات المعنية بالشؤون المالية والإصلاح الإداري في الدول الأعضاء الستة (الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس)، علاوة على ممثلي اتحاد المغرب العربي والقطاع الخاص والمنظمات الإنمائية الإقليمية والدولية ومجموعة من الجامعيين والباحثين.

14. سمح الاجتماع المذكور بتقديم السمات الرئيسية للتحويل الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا وللخروج بتعريف وفهم دقيق لهذا المسلسل. وقد مكنت مناقشة نتائج الدراسة من (1) فهم أفضل لأنماط تأثير المؤسسات على تخصيص الموارد الإنتاجية، خصوصا الحالات التي تقع فيها اختلالات لها تأثير مباشر على مصير مسلسل التحويل الهيكلي، و(2) تقييم مشاكل تخصيص عوامل إنتاج الرأسمال/العمل في بعض البلدان، وكذا (3) تقييم شامل لحاجيات البيانات في الأنظمة الإحصائية الوطنية بالدول الأعضاء من أجل فهم أفضل للمشاكل الناجمة عن التخصيص وتأثيرها على الإنتاجية الشاملة للعوامل.

15. وتطرق اجتماع الخبراء في الأخير إلى السياسات المفروضة على الدول تطبيقها من أجل التقليل من التأثير السلبي للاختلالات على تخصيص عوامل الإنتاج. وقد تمكن المشاركون في هذا الباب من تحديد فرص إصلاحات مؤسسية من شأنها تحسين تخصيص العوامل في اقتصادات شمال أفريقيا. كما تمت مناقشة في بعض الجوانب المتعلقة بالدراسة من قبيل الإصلاحات الضرورية وتقييم تأثيراتها المحتملة.

3. الموجزات القطرية لكل من مصر والسودان وتحليل وضعية المغرب وفق منهجية التحويل الهيكلي-العمل-الإنتاج-المجتمع (STEPS)

16. تهدف الموجزات القطرية للبلدان إلى (1) تمكين اللجنة من وضع تحليلات ونشرها حسب كل بلد ومنطقة، و(2) تقديم توصيات بشأن التحويل الاقتصادي من خلال تعزيز النمو والتنمية الاجتماعية المستدامة، و(3) تعزيز التكامل الإقليمي والتخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية، و(4) تحليل المخاطر المحتملة واقتراح سبل التخفيف منها.

17. وتفترض عملية وضع الموجزات القطرية جمع البيانات والمعلومات عن البلد وتنسيقها باستمرار، وتجميع مؤشرات لتستخدمها الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتحليل الاتجاهات لوضع توقعات في الوقت المحدد. ويتوقع أن يكون لوضع الموجزات القطرية تأثير مضاعف على بناء قدرات الدول الأعضاء في مجال إنتاج الإحصاءات ونشرها وتحليل السياسات الاقتصادية. وينتظر منه أيضا تيسير عملية التخطيط ووضع السياسات بالاستناد على البيانات ذات الصلة، ودعم أولويات التنمية في المنطقة دون الإقليمية.

18. والموجزات القطرية التي أنجوت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2017 إلى أيلول/سبتمبر 2018 هي موجزات مصر (1) والسودان (1). وقد شملت تحليل النمو الاقتصادي وسياسة الميزانية والتضخم والسياسة المالية والحساب الجاري والأداء التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعطيات السكانية والفقر والعمل والصحة والتربية والنوع. علاوة على حصيلة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، تضمنت الموجزات القطرية تحليلا للسياسات المطبقة والتحديات التي يتعين على البلدان مواجهتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما التشغيل.

19. وتم إثراء الموجزات القطرية بتحليلات موضوعاتية متعلقة بإنعاش تشغيل الشباب (السودان) والنهوض بالبنيات التحتية والتنمية الصناعية (مصر). كما أدرجت توصيات تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد حول مختلف المواضيع المتطرق لها. حيث تسمح التحليلات الموضوعاتية بفهم أفضل لتصور كل بلد وللتدابير المتخذة فيه. وتشكل على هذا النحو وسيلة لتبادل التجارب وتوجيه السياسات العمومية.

20. خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت اللجنة باعتماد منهجية بحثية جديدة بعنوان "التحويل الهيكلي والعمل والإنتاج والمجتمع" (STEPS)، وقد تم تجريبها على حالة المغرب ونشرت نتائجها. وتهدف هذه المنهجية أساسا إلى تحليل البيانات الخاصة بكل بلد والخروج بتوصيات حول السياسات الكفيلة بضمان التحويل الهيكلي عبر تشجيع التنمية المستدامة. حيث تعتبر الموجزات القطرية بمثابة صورة لوضعية البلد في لحظة معينة، بينما تقوم المنهجية الجديدة (STEPS) على دراسة استشرافية مع محاولة توقع الاتجاهات المستقبلية.

21. أظهر التحليل اعتمادا على المنهجية المذكورة أن التحول الهيكلي في المغرب يقتضي ضرورة تحسين رأسماله البشري. حيث يحد العجز المسجل في مجالي التربية والصحة من قدرات البلاد على الاستفادة من مؤهلات ساكنته الشابة. وسيؤدي الاستثمار بشكل أفضل وأكبر في القوة العاملة إلى تحسين الإنتاجية، ولاسيما في القطاع غير الزراعي الذي يسجل تراجع إنتاجية العمل منذ سنة 2012، مسجلا نموا ب 0,4 في المائة نهاية سنة 2015. وتوضح وضعية القطاع الصناعي على الخصوص هذا الأمر. فبينما سجلت كثافة رأس المال، التي يتم قياسها حسب الرأسمال المتاح لكل عامل، نمو بمتوسط 4,9 في المائة ما بين 1999 و 2014، تراجعت القيمة المضافة حسب كل عامل ب 0,8 في المائة سنويا.

باء. النتيجة الرئيسية الثانية: تقوية قدرات الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063، أخذا بعين الاعتبار الرهانات المتصلة بالشباب والنوع.

22. خلال الفترة قيد الاستعراض، تم تعزيز قدرات الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي فيما يتعلق بتنفيذ الأولويات دون الإقليمية للتنمية المستدامة عبر: (1) عقد الاجتماع الاستشاري السنوي الرابع لآلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و(2) تنظيم اجتماع للخبراء حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا، و(3) تعميق النظر في قضية سلاسل القيمة الإقليمية، (4) وتنظيم أنشطة للدعم والاستشارات.

1. التنسيق والشراكات على المستوى دون الإقليمي دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

23. تهدف آلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا إلى تعزيز التشاور والتعاون بين المؤسسات الدولية والإقليمية التي تنطوي مهمتها على مرافقة اتحاد المغرب العربي وبلدان شمال أفريقيا في جهودها الإنمائية. ويمكن الهدف في التشجيع على مزيد من التأزر ومزيد من فعالية التدخلات، من خلال التبادل المنتظم للمعلومات، والاشتراك في الاستفادة القصوى من الإنجازات والخبرات وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة.

24. وقد نُظم الاجتماع التشاوري السنوي الرابع لآلية التنسيق الإقليمي لشمال أفريقيا مطلع شهر آذار/مارس 2018 بمبادرة من مكتب شمال أفريقيا وبالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. وشهد الاجتماع حضور المنسقين المقيمين لمنظومة الأمم المتحدة في كل من الجزائر والمغرب موريتانيا ورئيس مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في مصر وممثلي الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة في بلدان المنطقة (المكاتب الإقليمية لكل من منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسكو، المنظمة الدولية للهجرة، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) والمنظمات الإقليمية (الإيسيسكو، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية...) والمؤسسات الدولية (البنك الإسلامي للتنمية، البنك الأفريقي للتنمية، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة).

25. تطرق هذا الاجتماع لموضوع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقوية الشراكات في شمال أفريقيا. وقد مكن من (1) فهم مشترك للأولويات الإقليمية والتحديات المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، و(2) تبادل المعلومات حول المبادرات، قيد التنفيذ والمستقبلية، الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يشرف عليها كل من اتحاد المغرب العربي ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، و(3) تحديد محاور التدخل الرئيسية وخارطة طريق إقليمية (2018-2019) من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

26. وقد قامت الأطراف المعنية في نهاية هذا الاجتماع باعتماد خارطة طريق من أجل تعزيز التنسيق والشركات على المستوى الإقليمي وتسريع وثيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا. وتشمل خارطة الطريق المذكورة أربعة محاور عرضية متعلقة بتملك أهداف التنمية المستدامة وفهمها ودمجها وضمان انسجامها مع السياسات العمومية وتقوية القدرات الوطنية في مجال التتبع ورفع التقارير واستغلال مؤهلات التعاون جنوب-جنوب. كما تم تحديد مجالين اثنين: التشغيل والأمن الغذائي، وتم اقتراح مجموعة من الأنشطة بخصوصها.

27. ويشكل تنفيذ خارطة الطريق الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل المتعلقة بالاتفاق الإطار بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة بشأن التنفيذ المنسق والمنسجم لأجندتي 2063 و2030. حيث تم التوقيع على الاتفاق الإطارى شهر كانون الثاني/يناير 2018، وتم اعتماد خطة العمل بتاريخ 9 تموز/يوليو 2018. بينما تسهر آلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا على تنسيق تتبع تنفيذ الخطة.

2. تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا

28. عقد المكتب اجتماعاً دون إقليمي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا شهر حزيران/يونيو 2018 بالرباط. وشهد اللقاء حضور ممثلي المؤسسات المعنية بالتخطيط والتمويل والبيئة والتنمية المستدامة والزراعة والتشغيل ومعاهد الإحصاء من 6 بلدان يشملها المكتب (الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس). كما تميز الاجتماع بمشاركة الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية والبنك الإفريقي للتنمية وكذا منظمات المجتمع المدني.

29. قدم مكتب اللجنة في شمال أفريقيا خلال هذا الاجتماع التقرير الأول حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي (الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس). حيث تم إعداد التقرير بطلب من اتحاد المغرب العربي، وشمل تحليل الجهود التي بذلتها هذه البلدان من أجل تملك أهداف التنمية المستدامة وتوطينها محلياً، وكذا بخصوص الحوكمة المؤسسية المتعلقة بها وتتبعها. كما ركز التقرير على ستة مواضيع بالغة الأهمية بالنسبة لبلدان المنطقة ومن أولويات التكامل الإقليمي: الأمن الغذائي (الهدف 2) والانتقال الطاقى (الهدف 7) والتصنيع (الهدف 9) وتشغيل الشباب والنساء (الهدف 8) والتغيرات المناخية (الهدف 13) والتصحر (الهدف 15). وتطرق التقرير أيضاً إلى دور التعاون الإقليمي، وجاء بمجموعة من التوجهات الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان المغربية.

30. وشكل الاجتماع مناسبة لمناقشة نتائج الدراسة وتبادل المعلومات والتجارب والممارسات الفضلى والتباحث بشأن التحديات القائمة في بلدان شمال أفريقيا بخصوص تنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة. وأفضت المناقشات والمباحثات إلى توصيات حول الحوكمة المؤسسية والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني والقطاع الخاص ودمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية والقطاعية والمحلية وتتبعها وأخيراً آليات التمويل وتعبئة الموارد. كما تم تنظيم جلستين موضوعيتين حول التشغيل والأمن الغذائي.

31. أتاح كل من اجتماع آلية التنسيق دون الإقليمي والاجتماع دون الإقليمي الفرصة لتسليط الضوء على أجندة 2063 التي أطلقها الاتحاد الإفريقي وتقديم القواسم المشتركة بينها وبين أهداف التنمية المستدامة من أجل تشجيع تنفيذ متسق للأجندتين من طرف الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين، وذلك في إطار تنفيذ الاتفاق الإطارى المبرم بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة شهر كانون الثاني/يناير 2018.

3. أعمال النظر بعمق في مسألة سلاسل القيمة الإقليمية

32. بطلب من اتحاد المغرب العربي، قام مكتب اللجنة في شمال أفريقيا بإطلاق مشروع بغية أعمال النظر بعمق في مسألة سلاسل القيمة الإقليمية في البلدان المغربية. وقد بدأت في هذا الإطار دراسة سنة 2017 من أجل الاستفادة من الإنجازات التي حققتها الأنشطة التي سبق للمكتب تنظيمها بشأن هذا الموضوع، وخاصة ما توصلت إليه الدراسات الأولية من نتائج.

33. وقد بلغت الدراسة مراحلها الختامية، وتسعى إلى تحديد الرافعات التي من شأنها تسريع مسلسل التكامل الإقليمي عبر تطوير التجارة ما بين دول شمال أفريقيا والإسهام في التحول الهيكلي لاقتصادات بلدان المنطقة دون الإقليمية. كما تطمح إلى وضع خريطة قطاعية لسلاسل القيمة الإقليمية الموجودة وتحليل مؤهلات تطويرها. وينتظر أن تفضي الدراسة إلى إعداد إطار مشترك للعمل من أجل النهوض بسلاسل القيمة الإقليمية في شمال أفريقيا. وستُرفع نتائج هذه الدراسة، التي سيتم تقديمها خلال اجتماع الخبراء شهر كانون الأول/ديسمبر 2018، إلى الأطراف المعنية الرئيسية: الإدارات الوطنية وممثلي القطاع الخاص وأمانة اتحاد المغرب العربي والاتحاد المغاربي لأرباب الشغل والشركاء الخارجيين المعنيين بقضايا التكامل الإقليمي والتجارة.

34. قدم المكتب عرضا بشأن تنمية سلاسل القيم الإقليمية خلال الورشة الرابعة حول التجارة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط التي نظمها كل من كرسي منظمة التجارة العالمية ومدرسة تونس للتجارة شهر آذار/مارس 2018 بتونس العاصمة (تونس). وقد تطرقت هذه التظاهرة إلى مجموعة من المواضيع الأساسية، وعلى رأسها سلاسل القيم العالمية والاتفاقات التجارية وتنافسية الشركات والتجارة غير المنظمة. وفي السياق ذاته، شارك المكتب شهر أيار/مايو 2018 في منتدى أعمال الدول الأعضاء في اتفاقية أكادير ودول غرب أفريقيا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بالدار البيضاء، وقدم بهذه المناسبة عرضا حول "مؤهلات سلاسل القيم الإقليمية في شمال أفريقيا".

4. الدعم الاستشاري

ألف. الدعم الفني في مجال البيانات الإحصائية

35. في إطار عملية جمع البيانات، تم إيفاد بعثات فنية إلى مصر والسودان وكذا موريتانيا لدعم تحسين أنظمتها الإحصائية.

36. ساهم كل من مكتب شمال أفريقيا والمركز الأفريقي للإحصاء، التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في ورشة فحص وتحليل الحسابات القومية لموريتانيا حسب نظام الحسابات القومية الجديد (2008) المنعقدة من 7 إلى 11 أيار/مايو بنواكشوط (موريتانيا). وكانت حلقة العمل من تنظيم المكتب الوطني للإحصاء، وشهدت مشاركة عدة مؤسسات دولية وإقليمية، بما في ذلك المندوبية السامية للتخطيط (المغرب) والمعهد الوطني للإحصاء الكاميروني والبنك الدولي والمركز الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء (أفريستات).

37. سمح هذا التمرين ب (1) تحليل مدى أخذ توصيات نظام الحسابات القومية الجديد (2008) بعين الاعتبار من خلال فحص مصادر البيانات والمناهج المستعملة عند إعداد تقديرات السنة المرجعية 2014، و (2) القيام بتدقيق كامل للحسابات القومية حسب نظام الحسابات القومية الجديد (2008)، ولاسيما عبر مراجعة مدى التناسق مع البيانات الأصلية (المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان ENESI، EPCV، سجل العمليات المالية للدولة، BDP، الجمارك، إلخ.)، و (3) المساعدة في صياغة مقترح منهجي ملائم من أجل الإسقاط الرجعي على السنوات السابقة (من 2010 إلى 2013) و (4) صياغة توصيات فنية محددة بغية تحسين كفاءة الحسابات القومية حسب النظام الجديد (2008).

38. في إطار متابعة هذه المبادرة، قام كل من مكتب شمال أفريقيا والمركز الأفريقي للإحصاء، التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بإيفاد بعثة مشتركة إلى نواكشوط (موريتانيا) في الفترة الممتدة من 25 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018 بغية تحليل كفاءة الحسابات القومية للسنتين الأولى والثاني بعد اعتماد نظام الحسابات القومية الجديد (2008) وتقييم مدى تنفيذ توصيات ورشة تدقيق الحسابات. وقد سمحت هذه البعثة ب (1) تحليل مدى أخذ التوصيات الفنية الصادرة عن ورشة أيار/مايو 2018 بعين الاعتبار ومراجعة مدى ملائمة الحلول المقترحة من أجل إعداد تقديرات حسابات السنة المرجعية (2014) والسنة الأولى (2015)، و (2) المشاركة في ورشة وطنية لتقديم نتائج حسابات سنتي 2014 و 2015 بغية تمكين منتجي البيانات الإحصائية ومستعملي

الحسابات القومية من الوقوف على التغييرات الحاصلة، و(3) رفع توصيات عملية من أجل تحسين كفاءة الحسابات القومية حسب نظام الحسابات القومية الجديد.

39. قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنجاز مشاريع نموذجية من أجل تعزيز قدرات البلدان على استعمال التكنولوجيا الجوال في جمع وإنتاج البيانات الإحصائية بغية دعم مسلسل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الإنمائية. وقد تم تصميم المشاريع المذكورة بشكل يسمح للمعاهد الوطنية للإحصاء بتنفيذها. في هذا الإطار، استفاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري من الدعم الفني وتعزيز القدرات الخاصة بجمع البيانات بمساعدة التكنولوجيا الجوال من أجل القيام بتتبع تنفيذ مؤشرات أسعار المستهلكين في مصر.

40. قدم المكتب الدعم للمندوبية السامية للتخطيط (المغرب) من أجل تنظيم الاجتماع الحادي عشر "لفرق العمل الرفيع المستوى المعني بالشراكة والتنسيق وتعزيز القدرات الإحصائية بشأن أجندة التنمية المستدامة 2030" المنظم شهر أيار/مايو 2018 بالرباط (المغرب).

41. قام المكتب بإيفاد بعثة دعم فني إلى السودان. حيث يتم التحضير بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء السوداني للقيام بتقييم نظام الحسابات القومية في أفق اعتماد نظام جديد للحسابات القومية (2008). كما تشمل هذه المبادرة تقديم الدعم لوحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية من أجل تعزيز قدراتها في مجال الخدمات الاستشارية المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وتدريب طلبات العروض والعقود.

باء. بعثات الدعم الاستشاري الأخرى

42. في إطار البعثة الفنية التي تم إيفادها إلى نواكشوط (موريتانيا) شهر نيسان/أبريل 2018، قام مكتب شمال أفريقيا بتقديم الدعم الفني إلى مديرية تنسيق إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بغية وضع نظام للتتبع والتقييم. وقد شمل الدعم الفني (1) فحص جودة التتبع السنوي القطاعي المتعلق بإستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بشأن التشغيل والصناعة والأمن الغذائي و(2) التحضير والمشاركة في ورشة حول إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ونظام التتبع والتقييم الجاري به العمل عند مديرية التنسيق و(3) مراجعة مؤشرات إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وتلك الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

43. شهر تموز/يوليو 2018، تم إيفاد بعثة فنية ثانية إلى المديرية العامة المكلفة بسياسات وإستراتيجيات التنمية من أجل دعم مسلسل تحضير التقرير الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة والذي سيتم تقديمه خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المزمع تنظيمه شهر تموز/يوليو 2019. وقد جاء إيفاد هذه البعثة بطلب من موريتانيا، ومكنت من وضع خارطة طريق سيتم تنفيذها بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرية تنسيق إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

44. وبدأ المكتب إنجاز دراسة حول مساهمة الاقتصاد الأزرق في اقتصادات شمال أفريقيا. وقد تم في هذا الصدد تطوير منهجية لجمع البيانات التجريبية وإيفاد بعثات إلى البلدان. وعقدت العديد من اللقاءات والمقابلات مع ممثلي الوزارات والمؤسسات المعنية بالتخطيط والزراعة والصيد والبيئة والسياحة والنقل. وتهدف هذه المبادرة إلى دراسة مدى دمج الاقتصاد الأزرق في السياسة الاقتصادية لبلدان شمال أفريقيا مع تركيز التحليل على قضايا النقل البحري والسياحة والتكامل الإقليمي.

ثالثا- المبادرات الخاصة والتفاعل مع شعب المقر والشركاء الآخرين

ألف. المبادرات الخاصة

45. بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروع حساب تنمية من أجل "تعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على دمج المساواة في تخطيط التنمية". وفي هذا الصدد، أطلق مكتب شمال أفريقيا مشروع حساب تنمية مع مصر عبر التعاقد مع مستشارين لدعم وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالتخطيط والإحصائيات على جمع البيانات اللازمة في عملية التخطيط الإنمائي وتصنيفها وإنتاجها. وفي نهاية هذا التمرين، ستنظم شعبة تنمية الخبرات لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتنسيق مع مكتب شمال أفريقيا، حلقة عمل لتقديم نتائج دراسة الحالة القطرية.

46. في إطار اجتماع اللجنة الفنية (التابعة للاتحاد الأفريقي) المعنية بالنقل والبنيات التحتية القارية والإقليمية والطاقة والسياحة المنعقد شهر آذار/مارس 2018 بنواكشوط، شارك المكتب في أشغال اللجنة الفرعية المكلفة بالطاقة. وقد تميز هذا الاجتماع بمشاركة كل من اتحاد المغرب العربي والجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس من منطقة شمال أفريقيا. بعد تشكيل مكتب اللجنة الفرعية المعنية بالطاقة، قامت بالانكباب على دراسة إعلان لومي وخطة العمل الخاصة بالطاقة ونظام التتبع والتقييم. وخلال هذا الاجتماع، قدمت العديد من المؤسسات الشريكة (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، البنك الأفريقي للتنمية، الشراكة الأفريقية الأوروبية من أجل الطاقة، منظمة تميمين نهر السنغال) خطط عملها في مجال الطاقة وطريقة تنفيذها للتوصيات الواردة في إعلان لومي. وأفضت المناقشات التي شهدتها اجتماع اللجنة الفرعية إلى صياغة توصيات بغية تحسين خطة العمل. ثم صادق الاجتماع الوزاري المنعقد في اليوم الأخير من التظاهرة على تقرير اجتماع الخبراء وخطة عمل اللجنة الفرعية المعنية بالطاقة. كما وافق الاجتماع الوزاري على إنشاء فريق عمل مكلف بتتبع وتقييم تنفيذ خطة العمل من طرف المؤسسات الشريكة. ويتشكل الفريق المذكور من رئيس مكتب اللجنة الفرعية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية والنيباد.

47. شارك المكتب في المنتدى الاقتصادي الأفريقي المنظم يومي 24 و25 نيسان/أبريل 2018 بتونس من لدن وزارة التجارة التونسية. وقد خصصت هذه التظاهرة للنهوض بالتكامل الإقليمي وبناء علاقات تجارية بين بلدان شمال أفريقيا وبقية دول القارة. وساهم المكتب في تنشيط جلسة للخبراء حول التكامل الإقليمي كمحرك للتنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية. وشهدت الجلسة المذكورة حضور أمين عام اتحاد المغرب العربي ومديرة التجارة والصناعة لدى الاتحاد الأفريقي والمدير العام للبنك الأفريقي للتنمية - مكتب شمال أفريقيا والمندوب المكلف بالتجارة والجمارك والتنقل الحر ومدير التجارة والجمارك لدى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا). وقد ركز الخبراء المشاركون في الجلسة على مستلزمات إنجاح اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية التي تم التوقيع عليها خلال التظاهرة التاريخية المنعقدة شهر آذار/مارس 2018 حول النهوض بالتكامل الإقليمي وتعزيزه على المستويين دون الإقليمي والقاري. كما انصبت المباحثات على دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مؤازرة البلدان الأعضاء ودعم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. كما انكبت المناقشات على دور المصارف الإنمائية، كالبنك الأفريقي للتنمية، في تعبئة الاستثمارات الضرورية من أجل إنشاء البنيات التحتية الضرورية لتيسير المبادلات بين البلدان الأفريقية وتسهيل التكامل الإقليمي.

48. شارك المكتب في حلقة العمل الخاصة بآلية التنسيق الإقليمية والتي نظمها الأمانة المشتركة للآلية (المشكلة من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) من 24 إلى 27 نيسان/أبريل 2018 بنairobi (كينيا). تحضيراً لتقرير الأنشطة الواجب رفعة إلى الدورة 19 لاجتماع آلية التنسيق الإقليمية - أفريقيا، خصص هذا الاجتماع لمراجعة أعمال التكتلات المتأتية من آليات التنسيق دون الإقليمية في فترة 2017-2018. كما تمخضت عنه مسودة خطة عمل آلية التنسيق الإقليمية لفترة 2018-2019، وشكل فرصة لفهم الإصلاحات الجارية داخل منظمة الأمم المتحدة وتبعاتها على آلية التنسيق الإقليمية الأفريقية. وفي إطار العلاقات بين آلية التنسيق الإقليمية

وآليات التنسيق دون الإقليمية، تم الاتفاق على الدفع إلى انخراط الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل أكبر في أعمال آلية التنسيق الإقليمية عبر مكتب الاتصال التابع لها في أديس أبابا.

49. شارك المكتب بعد ذلك في الدورة 19 لاجتماع آلية التنسيق الإقليمية الأفريقية المنعقدة في أديس أبابا يومي 12 و 13 أيار/مايو 2018 على هامش مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة. وقد نظمت الجلسة بشكل مشترك على يد كل من أمانة آلية التنسيق والأطعم الإقليمية التابعة لفريق عمل الأمم المتحدة الموضوعاتي حول "دعم منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي من أجل ربح معركة مكافحة الفساد: مسار مستدام للتحول في أفريقيا". حيث خلصت المناقشات إلى التوصيات التالية:

- دعوة الحكومات الإفريقية بشدة إلى تعزيز السياسات والقوانين والتشريعات الموجودة من أجل منع الفساد والوقاية منه،
- حث الحكومات الإفريقية بشدة على وضع أنظمة لمكافحة الموظفين النزيهين والمواطنين والأشخاص الذي يحترمون الضوابط القانونية ولا يقبلون على أنفسهم اللجوء إلى ممارسات الفساد،
- دعوة الحكومات الإفريقية إلى تعزيز الأنظمة الداخلية ومدونات السلوك المعمول بها في مجال الصفقات العمومية والتهوض بالنزاهة من أجل الوقاية من الفساد.
- حث منظمة الأمم المتحدة على دعم الاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز الشفافية وقواعد التصريح بالممتلكات من أجل القضاء على ممارسات الفساد،
- حث منظمة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، على القيام بدراسات حول تأثيرات الفساد على موارد عيش النساء والفتيات،
- دعوة البلدان الإفريقية إلى تعزيز تدبير القطاع العام من أجل ضمان المزيد من النجاعة والفعالية،
- حث منظمة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان الإفريقية لتعزيز القوانين والآليات من أجل دعم المبلغين عن الفساد.

50. شارك المكتب في حلقات العمل الإقليمية والوطنية للآلية الأفريقية للتقييم على يد الأقران المنظمة في القاهرة من 10 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، حيث عرض بهذه المناسبة التجارب والدروس المستخلصة من زيارة جنوب دارفور. وقد هنأت الآلية الأفريقية للجنة الاقتصادية لأفريقيا على التزامها وكونها المنظمة الوحيدة المشاركة في البعثة الدراسية إلى السودان، علماً أن الآلية الأفريقية للتقييم على يد الأقران قامت بالتوقيع على اتفاقيات دعم خاصة مع 5 مؤسسات أفريقية قام منتدى رؤساء الدول والحكومات باختيارها، وهي البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة مو إبراهيم والمؤسسة الأفريقية لتعزيز القدرات.

51. شارك المكتب في الدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي حول التنمية المستدامة المنعقد يومي 2 و 4 أيار/مايو 2018 بداكار (السنغال). وقد كانت هذه التظاهرة من تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجمهورية السنغال، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث. وحلت بهذه المناسبة السنغال مكان توجو في رئاسة مكتب المنتدى. وقد مكنت جلسات المنتدى من عرض (1) التقدم المحقق في إنجاز أهداف التنمية المستدامة وكذا الوقوف على التحديات والدروس المستخلصة، بما في ذلك مسألة تحضير التقارير القطرية الطوعية، و(2) الروابط القائمة بين أجندتي 2063 و 2030 وخصوصياتهما، علاوة على مختلف الأدوات التي تم وضعها من أجل تيسير دمجها في السياسات العمومية. بينما تطرقت الجلسات الموازية للقضايا المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة التي أقرها المنتدى السياسي الرفيع المستوى 2018 (أهداف التنمية المستدامة 6 و 4 و 11 و 12 و 15 و 17).

52. سلطت المناقشات الضوء على بعض الصعوبات التي تواجهها البلدان، ولاسيما فيما يتعلق بالآليات المؤسسية لتنسيق تنفيذ وتبعية أهداف التنمية المستدامة ومسلسل ضمان انخراط المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الجامعية بشكل نشيط وفعال وضرورة أخذ التحديات المحلية بعين الاعتبار عبر دمج أهداف التنمية المستدامة وتكييف السياسات العمومية على المستوى الوطني مع الشروط والخصوصيات المحلية ومدى توافر البيانات الضرورية لوضع المؤشرات وضرورة تعزيز قدرات الفاعلين على المستوى المحلي. وجاءت توصيات المنتدى في شكل رسائل أساسية بهدف تسريع تنفيذ أجندتي 2030 و2063. وشكلت هذه الرسائل مساهمة إقليمية جماعية إفريقية في أشغال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنظم من 9 إلى 18 تموز/يوليو 2018 بنيويورك. هذا وستنظم الدورة القادمة من هذا المنتدى بالمغرب سنة 2019.

53. في إطار إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وتحت لواء المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، ساهم المكتب، بصفته عضوا في فريق العمل الذي قامت بإنشائه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في الدراسة حول التوقعات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بمنطقة الساحل والتي تضمنت وصفا مفصلا للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل والتبعات المحتملة على شمال أفريقيا. وشارك المكتب في هذا الإطار في حلقة العمل الخاصة بإعداد الدراسة وتعميق النظر فيها المنظمة في داكار من 5 إلى 7 نيسان/أبريل 2018. وقد انكب المشاركون في هذه الورشة على جمع وفحص ودمج التعليقات التي تقدمت بها الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أجل تقديم صورة شاملة عن الوضعية في منطقة الساحل واقتراح حلول متكاملة بغية مواجهة عدم الاستقرار وغياب الأمن المنتشرين في المنطقة، علاوة على الظروف الاقتصادية الصعبة.

باء. منتدى حول التنمية في شمال أفريقيا: "الحكامة والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة والشاملة"

54. إن منتدى التنمية في شمال أفريقيا مبادرة نصف سنوية غايتها تعبئة الفاعلين الإقليميين حول قضية ذات أهمية وراهنية بالنسبة للمنطقة. وقد احتضنت الرباط (المغرب) الدورة السابعة من هذا المنتدى يومي 21 و22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حول موضوع "الحكومة والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة والشاملة".

55. يكمن الهدف الرئيسي للمنتدى المذكور في تعميق النظر والتفكير في الروابط والتفاعلات بين الحوكمة والتحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وكذا الانكباب على دراسة ارتباط الحوكمة بقضايا مصيرية بالنسبة للتحول الهيكلي كالبنيات التحتية ذات القابلية على المقاومة والتصنيع الشامل والمستدام وفعالية المؤسسات العمومية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد شهد المنتدى حضور باحثين وخبراء مشهود لهم بالخبرة في مجالات تخصصهم، علاوة على ممثلي الفعاليات الإنمائية الوطنية والإقليمية من أجل مقارنة خلاصات البحث الأكاديمي بالممارسة الميدانية واستخلاص الدروس المفيدة المتعلقة بالسياسات الإنمائية.

56. شكل اللقاء فرصة لتوعية المشاركين بأهمية الحوكمة في مسلسل التحول الهيكلي وبالنسبة للتنمية المستدامة. كما تمت إحاطة المشاركين علما ببرنامج تعزيز القدرات الذي تسهر على تنفيذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالي الحوكمة والتخطيط. وسمح المنتدى بتحديد المحاور ذات الأولوية في مجال الحوكمة بغية تسريع وثيرة التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا، وكان أيضا مناسبة لاستخلاص الدروس من التجارب المقدمة. وقد خلص المنتدى إلى مجموعة من التوصيات الرامية إلى تحسين حوكمة مسلسل التحول الهيكلي والتنمية المستدامة. وقد قام المشاركون على وجه الخصوص بـ:

- الوقوف على الروابط القائمة بين التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي الشامل والتركيز على أهمية تعزيز حوكمة التنمية وتدبير البنيات التحتية والتصنيع على مستوى كل واحد من البلدان،
- الإشارة، بالنسبة للدول الأعضاء، إلى أهمية التركيز على سيادة القانون واستقلالية العدالة والشفافية من جهة أولى وعلى فعالية المؤسسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة ثانية،
- الاعتراف بفائدة جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على الرفع من مشاركتها في التجارة العالمية من أجل تحقيق التحول الهيكلي المنشود والوفاء بمتطلبات إحداث فرص العمل على اعتباره واحدا من الأهداف ذات الأولوية.

جيم. التفاعل مع شعب المقر

57. شارك مكتب شمال أفريقيا في أعمال اجتماع لجنة قيادة المركز الأفريقي للسياسة التجارية المنعقد يومي 14 و 15 شباط/فبراير 2018 بمراكش. وقد كان الاجتماع فرصة سانحة لدراسة إنجازات المركز منذ سنة 2017 وتقديم إطار تدخلاته الجديد واعتماد برنامج العمل الخاص بسنة 2018.

58. في إطار تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، التي تم اعتمادها شهر تشرين الأول/أكتوبر 2016 خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجا لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع إستراتيجيات وسياسات لفائدة مدن مستدامة ودامجة في أفريقيا والعمل على تنفيذها. وفي هذا السياق، قامت شعبة سياسات التنمية الاجتماعية لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتنسيق مع مكتب شمال أفريقيا، بإطلاق دراسة حول تجربة المغرب في مجال التحضر والتنمية الاقتصادية وكذا الروابط القائمة بين مسلسل التحضر والسياسات الإنمائية القطاعية والوطنية. وقد بلغت الدراسة مراحلها الأخيرة في الوقت الراهن، وستسمح بتقييم مدى دمج التحضير في التخطيط الإنمائي الوطني بالمغرب. وستمكن من استخلاص الدروس من تجربة هذا البلد ورفع توصيات قصد تعميم الاستفادة من الممارسات الفضلى التي طورها المغرب في هذا الشأن.

59. خلال الفترة قيد الاستعراض، قام المكتب بإطلاق وإنهاء مشروع وضع منصة شاملة لتدبير المعارف بالتنسيق مع شعب المقر. وقد سمح هذا المشروع بالاستفادة من الإنجازات التي راكمها المكتب في مجال تدبير المعارف، ومكن من دمج الوظائف وتطويرها في إطار معياري مشترك لتدبير المعارف قابل للاستعمال في بقية المكاتب دون الإقليمية وفي شعب المقر. وقد تم تزويد مكتب شمال أفريقيا في نهاية هذه المبادرة بمنصة مدمجة مع مجموعة من الوظائف المتكاملة:

- وحدة إدارة العلاقات مع العملاء (CMR) مع إمكانية تدبير العلاقة مع العميل بشكل مستهدف انطلاقا من قاعدة بيانات الشركاء وكذا نشر اختياري للمعارف والمعلومات نحو جماعات الممارسين.
- وحدة تعاونية مع إمكانية العمل الجماعي الآني وإمكانية تنشيط نقاشات مباشرة على الأنترنت مع جماعات الممارسين.
- مكتبة إلكترونية بوثائق ومنشورات مكتب شمال أفريقيا، مع إمكانية الولوج الحر إلى المنشورات والولوج المحدود إلى وثائق العمل الداخلية.
- محرك بحث من أجل تتبع جديد المنشورات والتظاهرات حسب المواضيع والبلدان التي يغطيها المكتب.

60. خلال الفترة موضوع التقرير، أولى المكتب اهتماما خاصا لنشر المعلومات المتعلقة بأنشطته وتوصياته ومنشوراته الجديدة بلغات العمل الرسمية الثلاث داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الإنجليزية والفرنسية والعربية). وتهدف هذه الجهود إلى تيسير فهم أفضل لاختصاصات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتوصياتها من لدن مخاطبيها المباشرين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجمهور العريض في شمال أفريقيا. وقد شملت الأنشطة شريحة واسعة من المواضيع (التكامل الإقليمي وأهداف التنمية المستدامة والبيانات الإحصائية والتشغيل والتنمية المستدامة...)، وتضمنت مجموعة من المنشورات. وتم التواصل مع الفئات المستهدفة عبر العديد من القنوات (وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعية ومنصة تدبير المعلومات). كما تعاون مكتب شمال أفريقيا في هذا الشأن مع الشبكات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع مركز الأمم المتحدة للإعلام - مكتب شمال أفريقيا.

دال. الشراكات

61. علاوة على الشراكة مع اتحاد المغرب العربي، وفي إطار برامج العمل السنوية والشراكة مع وكالات منظمة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج الإقليمي في شمال أفريقيا عبر آلية التنسيق دون الإقليمية والمشاركة في أشغال فرق عمل البلدان التابعة للأمم المتحدة، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتطوير شراكات أخرى من أجل إنجاز مجموعة من المبادرات الخاصة.

1. الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين

62. لا يزال اجتماع آلية التنسيق دون الإقليمي لشمال أفريقيا الذي عقد في آذار/مارس 2018 يشكل إطار لشراكة متميزة لإشراك العديد من وكالات التعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها العاملة على مستوى كل بلد (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، ومنظمة الهجرة الدولية، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) وعلى المستوى الإقليمي (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

63. عُقد اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري تونس خلال زيارة البعثة الفنية للبلاد شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017. حيث كان اللقاء مناسبة سانحة للمكتب من أجل تقديم الموجزات القطرية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية ومناقشة إمكانيات التكامل والتعاون بين المكتب ومنظومة الأمم المتحدة في تونس، ولاسيما فيما يخص التحليلات السياسية دون الإقليمية وتبادل التجارب وتنسيق الأنشطة وضمان مزيد من الالتقاء على المستوى دون الإقليمي من أجل تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين. كما تطرق الاجتماع للموارد الضرورية لتعزيز التعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام بغية نشر المعلومات الخاصة بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نطاق أوسع.

64. منح هذا الحوار وهذا التعاون الوثيق المكتب فرصة المساهمة في بعثة التزامات "نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات" الخاصة بتونس في الفترة الممتدة من 9 إلى 13 تموز/يوليو 2018. وتدخل هذه البعثة في إطار برنامج منظومة الأمم المتحدة المشترك لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتتبعها. حيث سعت إلى النهوض باعتماد مقاربات منهجية ومتكاملة وشاملة، ودمج بُعد "عدم ترك أحد خلف الركب" وضمان التزام الفعاليات كلها وكذا توطئ أهداف التنمية المستدامة. ووقفت البعثة على ضرورة تحديد الأولويات بخصوص أهداف التنمية المستدامة والفئات المستهدفة قطريا بغية الاستثمار في المجالات ذات الأولوية بما يضمن التحفيز على تحقيق غيرها من أهداف التنمية المستدامة (محور التسريع). ويهدف هذا التمرين إلى تحليل مستوى تكامل أهداف التنمية المستدامة والفئات المستهدفة في الخطة الخماسية قيد الإنجاز (حسب منهجية تقييم الاندماج السريع RIA). وقد اقترحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحليل مدى التكامل مع أهداف أجندة 2063 عندما تصير نتائج الفحص بمنهجية تقييم الاندماج السريع الخاصة بالخطة الخماسية متاحة.

65. سيتم على أساس هذه البعثة إعداد مذكرات توضيحية سياسية سيتم عرضها والتباحث بشأنها مع الأطراف المعنية القطرية خلال الحوار الرفيع المستوى حول السياسات الذي سينعقد شهر كانون الأول/ديسمبر 2018. وتهتم هذه المذكرات بالمبادئ التالية: الزراعة والطاقة والصحة والعمل والتربية والحكامة والوقاية من العنف وكذا البيانات وتوطئ أهداف التنمية المستدامة وبُعد "عدم ترك أحد خلف الركب". وفي هذا الإطار، تعهد المكتب بالتوقيع على وثيقة المشروع المشترك الذي قامت الحكومة التونسية بإعداده بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري المعني بتونس بغية الاضطلاع بدور أكبر في تنفيذ أجندة 2030. وأحاطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأطراف المعنية علما بالتوقيع شهر كانون الثاني/يناير 2018 على إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة حول تعزيز الاتساق عند إنجاز أجندتي 2063 و2030، مع التركيز على دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في النهوض بالتكامل والاتساق بين الأجندتين.

66. عُقد اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري المعني بموريتانيا خلال البعثة التي أوفدها المكتب شهر آذار/مارس 2018 وذلك في أعقاب مشاركة منسق منظمة الأمم المتحدة المقيم بموريتانيا في اجتماع آلية التنسيق دون الإقليمي بالرباط شهر شباط/فبراير 2018. وهمت المباحثات للقاء المرتقب للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وكذا المسألة الإنسانية ذات الصلة الوثيقة بتحدي الجفاف. حيث قدم المكتب أجندة الاتحاد الأفريقي في أفق 2063 وكذا الاتفاق الإطاري بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة الرامي إلى ضمان مزيد من التنسيق والاتساق بين الأجندين. كما عرض المكتب في هذه المناسبة خارطة الطريق الإقليمية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا المعتمدة خلال مشاورات آلية التنسيق دون الإقليمية 2018. وتم التطرق كذلك لتحدي البيانات الإحصائية في موريتانيا، خصوصا أن إستراتيجية التشغيل الوطنية الجديدة تنص على إحداث مرصد للشغل ونظام للتتبع والتقييم.

67. بمناسبة البعثة الفنية التي أوفدها المكتب إلى السودان، عُقد اجتماع إخباري مع فريق الأمم المتحدة القطري لهذا البلد برئاسة منسقة منظمة الأمم المتحدة المقيمة بالسودان وبحضور جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة في هذا البلد. وقام المكتب في هذا الاجتماع بتقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأولوياتها وتدخلاتها في أفريقيا، مع التركيز على أنشطتها في شمال أفريقيا. ثم تطرقت المباحثات لسبل تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ذات البعد الإقليمي، ووكالات الأمم المتحدة العاملة على المستوى القطري في إطار الإصلاح الشامل لنظام الأمم المتحدة الرامي إلى استغلال أمثل لإمكانيات الالتقاء والتكاملية من أجل مزيد من النجاعة والفعالية. وقد تمت الإشادة بهذه الزيارة لأنها كانت فرصة للتعارف وربط الاتصال للمرة الأولى وفق مقاربة اللجنة الاستباقية الرامية إلى التقرب من أطقم منظمة الأمم المتحدة في كل بلد والتعاون معها بشكل أفضل.

68. شارك المكتب بانتظام في الاجتماعات الشهرية لفريق الأمم المتحدة القطري بالمغرب بحكم تواجد مقره في الرباط. حيث ساهم بشكل نشيط في حلقة العمل المنظمة شهر كانون الأول/ديسمبر 2017 من أجل تحديد محاور العمل والتعاون الرئيسية لسنة 2018. كما شهدت سنة 2018 اجتماعات متعددة لفريق الأمم المتحدة القطري، وقد عقد واحد منها في مقر مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتكون هذه الاجتماعات مناسبة للوكالات لتبادل المعلومات حول برامجها ومشاريعها في المغرب، وكذا تتبع البرامج المشتركة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومناقشة المصالح المشتركة (الأمن، المشتريات، الصيانة، إلخ). وتعطي هذه الاجتماعات الفرصة لكل وكالة لتقديم إحدى مبادراتها. وفي هذا الصدد، شكل الاجتماع المنعقد في مقر مكتب شمال أفريقيا فرصة لعرض أجندة الاتحاد الأفريقي في أفق 2063 وتفاعلاتها مع أجندة 2030 وكذا العمل الذي تم القيام به لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الاستجابة إلى الأجندين بشكل منسق ومنسجم وتيسير رفع التقارير بخصوص الإنجازات. حيث تم الوقوف على وجوه التكامل والتلاق، كما أدت إلى عقد اجتماعات ثنائية مع ممثلي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها.

69. عُقد مكتب شمال أفريقيا شهر كانون الثاني/يناير 2008 اجتماعا مع الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير من أجل التفاهم حول إمكانيات التعاون الرامي إلى تحسين التجارة بين البلدان الموقعة على الاتفاقية، بما في ذلك مصر والمغرب وتونس. وقد تم خلال هذا اللقاء فحص خيارات التعاون المستقبلي القائمة بين المكتب والوحدة الفنية.

70. عقد المكتب شهر آذار/مارس 2018 اجتماعا مع الرئيس المدير العام للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل التباحث حول إمكانيات التعاون القائمة بين الطرفين. وقد تم بهذه المناسبة تحديد الميادين الممكن إطلاق برامج مشتركة فيها من قبيل تنمية التجارة في أفريقيا وتنفيذ منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية بغية مزيد من التكامل الإقليمي وتنمية الاستثمارات وتمويل المشاريع الإنمائية وتعزيز القطاع الخاص وتشغيل الشباب.

71. في إطار تنفيذ المقاربة الإستراتيجية الجديدة للمكتب الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي في شمال أفريقيا، التمس هذا الأخير من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بتحليل إستراتيجي لحالة الأغذية والتغذية في المغرب. وقد كانت هذه الدراسة موضوع مذكرة تفاهم منح بموجبها برنامج الأغذية العالمي مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا مبلغ 40 ألف دولار أمريكي لتمويل الدراسة. وتم في هذا السياق إحداث لجنة قيادة تحت إشراف وزارة الشؤون العامة والحكامة، وبمشاركة ممثلي المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الفلاحة ووزارة التشغيل ووزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية ووزارة التجارة. حيث أقرت لجنة القيادة خلال اجتماعاتها الأولى المنهجية المقترحة من طرف المكتب وبرنامج الأغذية العالمي والفريق الاستشاري. وسيتم عرض نتائج الدراسة بعد نهائيتها على أنظار الأطراف المعنية المغربية من أجل التأشير عليها وتحديد محاور التدخل ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبقية الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أجل تحسين حالة الأغذية والتغذية في المغرب. ويتوقع أن تتمخض عن هذه التجربة مشاريع ملموسة تقوم بتنفيذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات تخصصها. كما يفترض تعميم هذه التجربة في العمل المشترك لاحقا على بلدان أخرى وعلى وكالات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

72. شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمرة الأولى في الاجتماعات السنوية للتجمع الأفريقي للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي والدورة الواحدة والأربعين من الاجتماعات السنوية لجمعية المصارف المركزية الأفريقية. وقد عقدت فعاليات التظاهرتين في شرم الشيخ (مصر) شهر آب/أغسطس 2018. وكان هذه الاجتماعات فرصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل التعريف بمحاور تدخلاتها وأولوياتها الإنمائية في أفريقيا. وقام مكتب شمال أفريقيا بهذه المناسبة بتنشيط جلسة حول "تنوع الصادرات: التحديات والفرص"، حيث انصبت المباحثات حول مسلسل منظمة التجارة العالمية والجمود الحالي للمفاوضات المتعلقة بأجندة الدوحة الإنمائية والتوقيع على اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية وكيف تستطيع المؤسسات الدولية دعم تنفيذها ودور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدفع بمزيد من التكامل الإقليمي.

73. وعرضت الأمين التنفيذي خلال أشغال الاجتماعات السنوية لجمعية المصارف المركزية الأفريقية تصورها حول الوضعية المالية في القارة الأفريقية في مواجهة التحديات الناجمة عن الفساد المستشري والتدفقات المالية غير المشروعة والفحص الدقيق للصفقات على يد المصارف، مما يعرقل نفاذ الشركات الأفريقية إلى مصادر التمويل بمعدلات فائدة في المتناول. هذا ويشكل تشجيع الشفافية وتبادل المعلومات بين المصارف والمؤسسات المالية الأفريقية بغية مزيد من التضامن والتكاملية واحدا من الحلول المقترحة في هذا الصدد. كما أوصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإحداث وكالة أفريقية للتنقيط الائتماني، وهو مشروع قيد الدراسة حاليا مع جمعية المصارف المركزية الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمصرف المركزي المصري.

74. ونظمت العديد من الاجتماعات مع الشركاء الإنمائيين (الاتحاد الأوروبي وفرنسا واليابان ووكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الأفريقي للتنمية) من أجل تحديد مجالات التعاون وإطلاق مشاريع مشتركة لدعم جهود شمال أفريقيا الرامية إلى مزيد من التكامل على مستوى القارة الأفريقية. وقد تطرقت المباحثات لقضايا النهوض بالتشغيل وتنمية التجارة ومقاربة النوع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينتظر أن تتمخض عن هذه المباحثات مشاريع ملموسة سيتم تنفيذها سنة 2019.

2. الشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث ومجامع الفكر

75. يكمن الهدف من هذه الشراكات في تعزيز التعاون والتبادل بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجامعات ومراكز البحوث، واتخاذ إجراءات ملموسة لتحديد إطار لمبادرات وتدابير مستقبلية مشتركة مفيدة لكافة الأطراف. فبالنسبة للجنة، تهدف هذه الشراكات إلى إقامة تعاون وثيق مع هذه المؤسسات من أجل تعزيز دورها في إطار استجابتها لاحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا من خلال المساعدة

على إنتاج وجمع ونشر وتبادل المعرفة والخبرة اللتين تدعمان عملية صنع القرار في السياسات الإنمائية. أما بالنسبة لهذه المؤسسات، فإن هذه الشراكات تهدف إلى إقامة تبادلات وتعزيزها مع اللجنة كمجمع فكر لمنطقة شمال أفريقيا بغية تكييف الدورات التدريبية المقدمة مع احتياجات السوق من جهة والاستفادة من العلاقات بين اللجنة والمؤسسات الأفريقية المماثلة من جهة ثانية بغية إقامة علاقات تعاون وتنظيم أنشطة علمية مشتركة.

ألف. المنتدى الدولي "ممارسات الحوكمة والتحول الاقتصادي والتنمية الشاملة"

76. بشراكة مع كرسي منظمة التجارة العالمية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي التابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط ومختبر الاقتصاد الإنمائي التطبيقي بجامعة تولون (فرنسا)، نظم المكتب الدورة الحادية عشر من المنتدى الدولي للرباط من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حول موضوع "ممارسات الحوكمة والتحول الاقتصادي والتنمية الشاملة".

77. وشكل هذا المنتدى مناسبة للباحثين الجامعيين والخبراء في التنمية وفاعلي القطاع الخاص من أجل التباحث في قضايا جوهرية بالنسبة للتنمية في المنطقة دون الإقليمية من قبيل تحديات التحول الهيكلي في أفريقيا وعلاقة التحول الاقتصادي بالتنمية الشاملة والرأسمال البشري ودور الدول فيه وعلاقته بالسياسة الصناعية وأهداف التنمية المستدامة والتحول والحوكمة الرشيدة والاندماج الاجتماعي والسياسي والتجارة والاستثمار المحلي. حيث ألقى الباحثون والخبراء أزيد من خمسين محاضرة خلال هذا المنتدى. كما خصص يوم كامل للقاء بين الباحثين الشباب ونظرائهم من ذوي التجربة الطويلة في إطار حلقات عمل. هذا وتمخضت مجموعة من المنشورات والمقالات العملية عن الدورات السابقة، مما يشكل ترجمة حقيقية للتعاون بين المكتب والأوساط الأكاديمية.

باء. الاتفاقيات والأنشطة البحثية مع الجامعات ومراكز البحوث

78. خلال الفترة قيد الاستعراض، أبرم المكتب العديد من الاتفاقيات مع مؤسسات وجامعات ومراكز بحوث، كما ساهم في العديد من الأبحاث والمنشورات العلمية، وشارك بفعالية في العديد من الملتقيات:

- إطلاق مشروع أبحاث بالتعاون مع "معهد إيكس مرسيليا للدراسات المتقدمة" التابع لجامعة "إيكس مرسيليا" ومع "كلية إيكس مرسيليا للاقتصاد" عن الحوكمة والانتقال السياسي والتحول الهيكلي في شمال أفريقيا. ونظم المكتب حلقة عمل للخبراء بمقر "معهد إيكس مرسيليا للدراسات المتقدمة" من أجل إعداد منهجية الاستقصاء الرامية إلى قياس مدركات المواطنين وانتظاراتهم من المؤسسات في شمال أفريقيا. وفي سياق مواصلة هذا المشروع، التمس "كلية لندن للاقتصاد" من المكتب ترشيح المشروع لأحد برامج تمويل البحوث التابعة للمفوضية الأوروبية.

- إطلاق مشروع أبحاث شهر نيسان/أبريل 2018 بشراكة مع جامعة سيرجي (فرنسا) بهدف فهم أفضل لأسباب استثناء الفساد في المؤسسات. ويشمل هذا المشروع إعداد منشورين علميين: حيث سيقوم الأول بدراسة مدى ارتباط ظهور الفساد بعدم فعالية ونجاعة المؤسسات، بينما سيعكف الثاني على النظر في تأثير الصعوبات المالية التي تواجهها الدول على قدرة حكوماتها في تقديم خدمات عمومية ذات جودة ويؤدي إلى ظهور الفساد.

- المساهمة شهر حزيران/يونيو 2018 في الدورة الرابعة عشر من المنتدى الدولي للجمعية التونسية للاقتصاديين حول "المفارقات والتحديات المتصلة بتقييم السياسات العمومية" من خلال تقديم محاضرة بحثية حول "فرص العمل لفائدة الفقراء في أفريقيا مع التركيز على الشباب".

- قيام باحثة مختصة في الاقتصاد بزيارة المكتب لجمع بيانات حول السياسة الصناعية في المغرب بغية تحضير ورقة توجيهية حول هذا الموضوع في إطار اتفاقية التعاون المبرمة بين المكتب والمعهد الإنمائي الألماني.

- تقديم محاضرة حول تنمية سلاسل القيم الإقليمية بمناسبة حلقة العمل الرابعة حول التجارة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط التي نظمها كل من كرسي منظمة التجارة العالمية والمعهد العالي للأعمال بتونس شهر آذار/مارس في تونس العاصمة (تونس).
 - إنجاز وثيقة بحثية حول الثقافة وعدم المساواة والمؤسسات في إطار برنامج منح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتظهر هذه الدراسة تأثير الثقافة على تحسين جودة المؤسسات وعلاقة ذلك بتطور عدم المساواة.
 - انطلاق دراسة في إطار برنامج منح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول مساهمة الاقتصاد الأزرق في اقتصادات شمال أفريقيا. حيث تم إعداد منهجية بحث تجريبية لهذا الغرض، وتم إيفاد بعثات إلى بعض البلدان لجمع البيانات بغية تشخيص وضعية الاقتصاد الأزرق في بلدان المنطقة دون الإقليمية.
79. وبدأ المكتب مباحثات جديدة مع جامعات ومراكز بحوث أخرى من بلدان شمال أفريقيا بغية إبرام اتفاقات مماثلة وتنويع الشراكات البحثية في المنطقة دون الإقليمية.

رابعاً- حالة تنفيذ توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

80. يندرج قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ توصيات الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية ضمن برنامج عمل الفترة 2018/2017. وقد تطرق الجزء الثاني من هذا التقرير للعديد من هذه التوصيات. ومع ذلك، وتلبية للطلب الملح من الدول الأعضاء، ترد أدناه أهم الإنجازات حسب كل مجال:
- ألف. توصيات عامة

1. الاستخدام المنهجي للبيانات المحينة عند إعداد تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

81. يتوافر مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على جهة اتصال مكلفة بالبيانات الإحصائية، حيث تسهر على التحيين المنتظم لبيانات البلدان بالتنسيق مع المركز الإفريقي للإحصائيات، وتشرف كذلك على فحص وضمان الاتساق مع البيانات المتأتية من المصادر الوطنية الرسمية في الدول الأعضاء.

2. تحسين التغطية الجغرافية لتدخلات المكتب دون الإقليمي عبر المزيد من المشاريع والأنشطة في كل من موريتانيا والسودان، ولاسيما بالنظر إلى البروتوكول الموقع بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والسودان.

82. أوفد مكتب شمال أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تجاوباً مع هذه التوصية، بعثة إلى كل من موريتانيا والسودان شهر آذار/مارس 2018 من أجل لقاء ممثلي المؤسسات الشريكة وتحديد الأولويات وتعزيز التعاون مع هذين البلدين.

83. عقدت بعثة المكتب عند زيارتها موريتانيا اجتماعات رفيعة المستوى مع ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشغل ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية والبنك المركزي الموريتاني والمكتب الوطني للإحصاء من أجل تحديد الأولويات ودراسة مجالات التعاون المتاحة مع موريتانيا. وفي ختام هذه البعثة، تسلم المكتب طلبات دعم محددة بخصوص (1) إحداث منظومة للتتبع والتقييم ورفع التقارير بخصوص إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، و(2) إعداد التقرير الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة بغية عرضه على أنظار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المزمع عقده سنة 2019، و(3) تعزيز القدرات الإحصائية والحسابات القومية و(4) تحليل البيئة التنظيمية في سياق تنفيذ اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية وإنجاز دراسة حول تأثير اتفاق الشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و(5) إنجاز دراسة حول المؤهلات الإنمائية الإقليمية.

84. عقدت بعثة المكتب عند زيارتها إلى السودان اجتماعات رفيعة المستوى مع ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة المعادن ووزارة التجارة ووزارة العمل ووزارة الصناعة وبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الشؤون الخارجية من أجل تحديد الأولويات ومجالات التعاون مع السودان. ويتعلق الأمر أساساً بمساعدة السودان

على تحسين سياسته الماكرو اقتصادية وجاذبيته الاستثمارية وأنشطته التجارية ودعم النمو الاقتصادي المستدام فيه. وقد تبين أن دعم القدرات الإحصائية لهذا البلد ضرورة ملحة. كما يعتبر التكامل على مستوى القارة الأفريقية واحدا من أوليات هذا البلد.

85. شكلت هذه البعثة فرصة لجمع البيانات في إطار دراسة حول الاقتصاد الأزرق في السودان. وقد عُقدت عدة اجتماعات ومقابلات لهذه الغاية مع ممثلي المجلس الوطني للتخطيط الإستراتيجي ووزارة الزراعة والغابات ووزارة البيئة ووزارة السياحة ووزارة النقل وشركة الموانئ البحرية. وتسعى هذه المبادرة إلى دراسة مستوى دمج الاقتصاد الأزرق في السياسة الاقتصادية للبلد مع التركيز على قضايا النقل البحري والسياحة والتكامل الإقليمي.

باء. توصيات بخصوص البرنامج الإنمائي في أفق 2030 وأجندة 2063

7. التعريف في أقرب الآجال وفي كل واحد من البلدان بأجندة 2063 وكذا الجهود التي تبذلها كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل مزيد التناسق والالتقائية عند تنفيذ وتبعية البرنامج الإنمائي في أفق 2030 وأجندة 2063.

86. خصصت إحدى جلسات مشاورات آلية التنسيق دون الإقليمية برسم سنة 2018 لتقديم ومناقشة الاتفاق الإطاري للتعاون المبرم بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين المؤسستين وضمان الالتقائية والاتساق عند تنفيذ أجندتي 2030 و2063، حيث تتقاطع أهدافهما بنسبة تناهز 90 في المائة. وقد تم التباحث حول خطة العمل الرامية إلى تنفيذ هذا الاتفاق الإطاري والاتفاق عليها خلال اجتماع القادة شهر نيسان/أبريل 2018 بمناسبة المؤتمر السنوي الثاني لمنظمتي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وكانت الجلسة المذكورة مناسبة لتقديم ملامح التحديات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في القارة، وخصوصا تلك المتصلة بالنمو الاقتصادي وببطء مسارات تخفيض الفقر وضعف قدرة قطاع التصنيع على خلق مناصب الشغل وإحداث القيمة المضافة. كما تم التطرق للنقص المسجل في البيانات الإحصائية، علما أن المتاح منها لا يغطي سوى 38 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وشهدت الجلسة كذلك تقديم مؤشر أهداف التنمية المستدامة المركب ومناقشته. هذا وتم تحديد الأولويات التالية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأمن الغذائي (الهدف 2) والماء (الهدف 6). علاوة على ذلك، كان الاجتماع مناسبة لتقديم ومناقشة إطار النتائج الإقليمي الخاص بالتنفيذ المتكامل لأجندتي 2030 و2063 التي قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتطويره بدعم من الاتحاد الأفريقي.

87. يتوقع أن يسمح تنفيذ خطة العمل الخاصة بالاتفاق الإطاري المبرم بين منظمتي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة شهر تموز/يوليو 2018، والذي تشرف عليه آلية التنسيق الإقليمية، بالاستجابة لهذه التوصية.

8. تيسير النفاذ إلى المعلومات حول دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية

88. قام مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد أول تقرير حول الأشواط التي قطعها البلدان المغاربية (الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس) في مسار تنفيذ وتبعية أهداف التنمية المستدامة. ويركز هذا التقرير على تحليل الجهود المبذولة بغية تملك أهداف التنمية المستدامة وتكييفها مع السياق المحلي وكذا الحوكمة المؤسسية والتتبع. وينكب التقرير على ستة محاور بالغة الأهمية بالنسبة لهذه البلدان وذات أولوية من أجل التكامل الإقليمي¹. ويعالج التقرير كذلك دور التعاون الإقليمي، ويقدم أيضا توجيهات من أجل تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان المغاربية. وقد تم تقديم هذا التقرير من أجل دراسته وإغنائه بمناسبة الاجتماع دون الإقليمي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا المنعقد شهر حزيران/يونيو 2018 بالرباط.

¹ الأمن الغذائي (الهدف 2) والانتقال الطاق (الهدف 7) والتصنيع (الهدف 9) وتشغيل الشباب والنساء (الهدف 8) والتغيرات المناخية (الهدف 13) والتصحر (الهدف 15).

89. ساهم المكتب، بصفته طرفاً في برنامج منظومة الأمم المتحدة المشترك لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتبعها في تونس، في بعثة "نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات" التي تم إيفادها إلى تونس في الفترة الممتدة من 9 إلى 13 تموز/يوليو 2018. حيث كان مناسبة لتوعية القطاعات الوزارية المعنية بمختلف جوانب آلية "نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات" وكذا "منهجية تقييم الاندماج السريع RIA".

90. من جهة أخرى، سيقوم المكتب بتيسير حصول البلدان الأعضاء على أداة مندمجة للتخطيط ورفع التقارير قامت بتطويرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل ضمان الالتقاء والاتساق عند تنفيذ أجندتي 2063 و2030 وتتبعهما.

9. تنظيم ورشة إقليمية من أجل تشخيص مستوى الإنجاز وتبادل الممارسات الفضلى وتيسير تبادل التجارب والتعاون بين البلدان بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

91. نظم المكتب شهر حزيران/يونيو 2018 بالرباط (المغرب) اجتماعاً دون إقليمي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا. وقد سمح هذا الاجتماع بتشخيص مستوى الإنجازات والوقوف على التحديات والممارسات الفضلى والدروس المستخلصة فيما يخص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا. كما شكل فرصة لتعميق النظر ورفع توصيات حول المجالات الواجب تعزيزها، ولإسليم المشاركة الفعلية للمجتمع المدني والقطاع الخاص، ودمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات العمومية والقطاعية والمحلية وتتبعها وآليات التمويل وتعبئة الموارد.

11. تقديم الدعم للبلدان بغية تعزيز القدرات الإحصائية في سياق أهداف التنمية المستدامة

92. قدم المكتب الدعم للمندوبية السامية للتخطيط لتنظيم الاجتماع الحادي عشر "للفريق الرفيع المستوى المعني بالشراكة والتعاون وتعزيز القدرات الإحصائية الخاصة بأجندة التنمية المستدامة 2030" الذي احتضنته الرباط (المغرب) شهر أيار/مايو 2018.

12. دعم اتحاد المغرب العربي على تطوير مبادرات إقليمية للتعاون في المجالات ذات الأولوية التي من شأنها تسريع وثيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتتبعها.

93. خصص اجتماع آلية التنسيق دون الإقليمية سنة 2018 لتعزيز التعاون والشراكات، وقد أدى إلى فهم مشترك أفضل للأولويات الإقليمية والتحديات المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد خلص الاجتماع إلى تحديد محاور خارطة الطريق الإقليمية الأساسية (2018-2019) ومقترحات أنشطة ملموسة، وذلك دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل خارطة الطريق المذكورة إطاراً من المفروض أن يسمح لاتحاد المغرب العربي بتطوير مبادرات إقليمية. كما وردت في التقرير المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان المغاربية مجموعة من التوجيهات الرامية إلى تعزيز دول اتحاد المغرب العربي في تنفيذ هذه الأهداف. وتهم هذه التوجيهات خمسة محاور كبرى: (1) إعداد إستراتيجية مغاربية للتنمية المستدامة دعماً لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063، و(2) التتبع المنتظم لوضعية التنمية المستدامة على مستوى البلدان المغاربية وفحص التقدم المسجل والآفاق و(3) وضع برنامج لتعزيز قدرات الأطقم العاملة في المؤسسة و(4) تبادل المعارف والتجارب والممارسات الفضلى بين البلدان الأعضاء و(5) تحديد مبادرات خاصة لدعم الشراكات وتنفيذها.

خامسا- التحديات والدروس المستفادة والآفاق

94. يشهد مسلسل إصلاح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا زخما جديدا بعد اعتماد تصور إستراتيجي جديد وبدء ترجمته على مستوى البرامج والهيكل التنظيمي. كما ضُخت دماء جديدة في توجه بلدان منطقة شمال أفريقيا نحو إبرام اتفاقات تجارية جديدة على المستوى القاري. حيث بدأت بعض البلدان الإجراءات الخاصة بالانضمام إلى جماعات اقتصادية دون إقليمية أخرى، مما يطرح أكثر من أي وقت مضى على البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي سؤال مستقبلي. علاوة على ذلك، تواجه هذه البلدان تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

ألف- فيما يتعلق بمواصلة عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

1. رؤية جديدة من أجل أفريقيا متحولة وذات استقلالية

95. دخلت عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا مرحلة تسريع بعد بدء تنفيذ رؤيتها الجديدة "من أجل أفريقيا متحولة وذات استقلالية – الانتقال من الأفكار إلى العمل" التي أطلقها الأمين التنفيذي للمنظمة. وقد تمخضت هذه الرؤية عن مسار تشاوري طويل، وتقتضي تركيز المؤسسات على التحديات الملحة المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030 وأجندة 2063). وتشكل من جهة أخرى جزء من عملية الإصلاح الشامل الذي تشهده منظمة الأمم المتحدة والرامية إلى تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كمجمع إقليمي للفكر.

96. تشمل عملية الإصلاح كذلك إعادة تنظيم المكاتب دون الإقليمية بغية مزيد من الاستهداف والدقة والنجاعة، خصوصا بالنسبة للبلدان الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية بها. علما أن الغاية من ذلك هي جعل المكاتب دون الإقليمية "مراكز للتميز" عبر تعبئة الموارد والخبراء في مجالات متخصصة لتقديم خدمات بحثية وتحليل مشهود بها واستشارات سياسية وتعزيز القدرات لفائدة البلدان الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وبقية الأطراف المعنية في المنطقة دون الإقليمية.

97. يُنتظر من المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، باعتباره مجمعا للفكر، أن يضطلع بدور القيادة وتشجيع تعميق النظر في القضايا الإقليمية وتقديم الاستشارات الإستراتيجية الاستشرافية القائمة على الأولويات الإقليمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أضف أنه مدعو إلى تتبع التقدم الحاصل في تنفيذ الأجندات الإنمائية وتقييمها ودعم آليات التنسيق ذات الصلة. كما يكتسي تعزيز القدرات الإقليمية الخاصة بجمع وتحليل البيانات الضرورية وتدير العمليات التشاورية الخاصة بالتتبع أهمية كبرى.

2. مجال تخصص جديد لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

98. في إطار رؤية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجديدة، قام المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بإعداد إستراتيجية جديدة للتخصص خلال سنتي 2018-2019، ونال موافقة الدول الأعضاء عليها. ويهدف هذا الإطار الإستراتيجي الجديد إلى مساعدة الدول السبع الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج رامية إلى النهوض بالتشغيل والتنمية المتوازنة بغية بلوغ التحول الهيكلي طبقا لأجندتي 2030 و2063.

99. أطلق المكتب في هذا الصدد برنامج الرامي إلى تقديم التحليلات وخيارات السياسات وخدمات تعزيز القدرات الضرورية لانطلاق مسلسل تشاركي لإعداد إستراتيجيات على الصعيدين القطري والإقليمي كفيلة بإحداث مناصب شغل مستهدفة ومركزة على الحاجيات، أخذا بعين الاعتبار التحديات المتصلة بالنوع والشباب. وتسعى خطة العمل إلى دعم الدول الأعضاء على ملائمة برامجها التدريبية والتعليمية مع حاجيات سوق الشغل، أخذا بعين الاعتبار التطور السريع للحاجيات من الكفاءات وبروز مهن جديدة وضرورة استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل.

100. بالتعاون مع شعب مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيعالج المكتب، من منظور التشغيل، القضايا المطروحة على بلدان المنطقة دون الإقليمية في ميادين التنوع الاقتصادي والتصنيع وتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق وتمكين النساء والهجرة والتربية والفقر وعدم المساواة والتنمية الاجتماعية. كما سينكب هذا البرنامج على قضايا التمويل الإنمائي وتحسين السياسات الماكرو اقتصادية والموازناتية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بغية ضمان نمو مستدام.

101. سيتم تقديم الدعم لجهود اتحاد المغرب العربي الرامية إلى تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بعزز التكامل المغربي، أخذا بعين الاعتبار الوقائع الجديدة على الصعيد القاري الناجمة عن إحداث منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية وتنفيذ خطة العمل حول تحفيز التجارة الداخلية في أفريقيا، مع التركيز على إحداث مناصب عمل جديدة للشباب والنساء. كما سيدعم مكتب شمال أفريقيا التزام دول المنطقة دون الإقليمية بتنفيذ إجراءات لتيسير التجارة وجعل الاتحاد الجمركي العربي حقيقة على أرض الواقع. ويتعلق الأمر بتصميم وتطبيق سياسات من أجل الرفع من مستوى اتساق وشفافية إجراءات وتدابير دعم التجارة في المنطقة دون الإقليمية، وكذا وضع آليات ومناهج مبتكرة للتمويل، من قبيل تعبئة الموارد الداخلية، وتصميم مشروع جديد لإحداث مناصب الشغل، بما في ذلك إجراءات متعلقة بتدبير تدفقات المهاجرين نحو المنطقة دون الإقليمية أو انطلاقا منها.

102. سيتم التركيز خصوصا على إحداث وتدبير شبكات معارف ومعلومات بغية تثمين الممارسات الفضلى والدروس المستخلصة على مستوى المنطقة دون الإقليمية وكذا التعريف بها ونشرها في الدول الأعضاء ولدى مؤسساتها. وسيتم الاعتماد على أنظمة لتأمين الجودة وتقييمها في جميع الأنشطة الواردة في خطة العمل من أجل مراقبة الجودة والآثار وإدخال التعديلات المناسبة على الإستراتيجية الجديدة أثناء تنفيذها.

باء- فيما يتعلق باتحاد المغرب العربي

103. شهدت منطقة شمال أفريقيا تطورات مهمة فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي. حيث طلب المغرب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما سيمكنه من الانفتاح على فضاء يفوق عدد سكانه 300 مليون نسمة. وقامت موريتانيا بدورها بالتوقيع مؤخرا على اتفاق شراكة مع المنظمة ذاتها. بينما انضمت تونس رسميا شهر تموز/يوليو 2018 إلى أكبر تجمع تجاري في أفريقيا: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا). هذا وبدأت الجزائر بدورها مفاوضات الانضمام إلى المنظمة ذاتها.

104. ستفتح هذه الاتفاقيات لا محالة آفاقا اقتصادية جذابة لهذه البلدان، لكن ستؤثر دون شك على دينامية التكامل المغربي تحت لواء اتحاد المغرب العربي.

جيم - حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة

105. مازالت المنطقة تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى الصعيد السياسي، تعاني عدة بلدان في المنطقة من تعاقب فترات عدم الاستقرار السياسي. حيث أدخلت الأحداث السياسية والاجتماعية التي انطلقت سنة 2011 كلا من ليبيا وتونس ومصر في مرحلة شكوك. هذا وأطلقت كل من مصر وتونس، على الرغم من الأوضاع الأمنية الهشة، إصلاحات سياسية بغية استعادة الاستقرار السياسي. بينما مازالت ليبيا عرضة لصعوبات سياسية مهمة، كانت لها نتائج وخيمة على الصعيد الأمني، مما حد كثيرا من آفاق التنمية في هذا البلد. في حين بقي كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان في معزل عن التغيرات السياسية الكبرى. رغم ذلك تحتاج مجموع بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، ولاسيما الحوكمة الاقتصادية.

- مما سيحد في نهاية المطاف من عدم الاستقرار السياسي الذي يشكل عقبة حقيقية أمام التنمية في المنطقة.
106. فيما يخص الموارد البشرية، تبذل بلدان المنطقة كلها جهودا متزايدة للاستثمار في الرأسمال البشري، مما أدى إلى تراجع ملحوظ للفقر وارتفاع في معدلات تدرس الأطفال وانخفاض مهم في وفيات الأمهات والأطفال، علاوة على تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب والطاقة. هذا وتبقى النتائج متباينة حسب البلدان على الرغم من التراجع الملموس للفقر.
107. مازال التقلب هو السمة الأساسية للنمو الاقتصادي في شمال أفريقيا بحكم اعتماد اقتصادات المنطقة دون الإقليمية على الموارد الأولية (الزراعة وقطاع المناجم). هكذا، وبعبارة سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعا بنسبة 2.9 في المائة سنة 2016، كانت الزيادة بمعدل 4.8 في المائة سنة 2017 بحكم الظروف المناخية الجيدة في المغرب (ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 4.1 في المائة مقابل زيادة ب 1.6 في المائة سنة 2016) والارتفاع المهم الذي شهده إنتاج البترول.
108. مازال التضخم مرتفعا في المنطقة دون الإقليمية، حيث بلغ 15.9 في المائة سنة 2017، مقابل 10.3 في المائة سنة 2016. ويرجع هذا الارتفاع إلى تراجع سعر العملة المحلية (في كل من مصر والسودان) وخفض المساعدات (مصر وليبيا).
109. ويتجلى ضعف تنوع اقتصادات شمال أفريقيا في الطابع المتقلب للمالية العمومية ورصيد الحساب الجاري. حيث أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تراجع عجز الميزانية في المنطقة دون الإقليمية في حدود ناقص 8.9 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017، مقابل ناقص 11.4 في المائة سنة 2016.
110. بينما انتقل العجز الجاري من ناقص 10 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 إلى ناقص 6.7 في المائة سنة 2017. حيث استفاد اقتصاد الجزائر كثيرا من ارتفاع أسعار البترول (عجز بناقص 6.7 في المائة مقابل ناقص 16.6 في المائة سنة 2016)، وينطبق الأمر كذلك على الاقتصاد الليبي (فائض بمعدل 2.2 في المائة مقابل عجز بناقص 48.1 في المائة سنة 2016).
111. ويؤثر التنوع غير الكافي لاقتصادات شمال أفريقيا على جهود النهوض بالتشغيل كذلك، حيث مازال معدل البطالة مرتفعا نسبيا: 12 في المائة سنة 2016. ورغم دينامية النمو، تبقى فرص العمل المحدثة غير كافية للاستجابة لحاجيات ساكنة تسجل نموا قويا. من جهة أخرى، مازال نمو إنتاجية العمل غير كاف، وتحتل بلدان المنطقة مراتب جد متأخرة في هذا الباب مقارنة مع البلدان الأكثر دينامية مثل الهند وتركيا.
112. ويفسر تخصيص عوامل الإنتاج في اقتصادات المنطقة دون الإقليمية هذا الأمر. حيث يتبين من فحص تشتت إنتاجية الشركات في المنطقة، مقارنة مع غيرها من المناطق، أن اقتصادات شمال أفريقيا تعاني من سوء تخصيص عوامل الإنتاج الناجم عن اختلالات شديدة. وتنجم هذه الأخيرة عن عيوب السوق وعن عدم فعالية بعض المؤسسات في بلدان المنطقة دون الإقليمية. ويمكن تسريع الإنتاجية بشكل ملموس، ناهيك عن تسريع التحول الهيكلي في شمال أفريقيا، عبر تطوير مؤسسات قوية، قادرة على الحد من السلطة الاعتبارية للإدارة وعلى حماية المؤسسات الاقتصادية من التأثير السياسي، وعبر النهوض بالإدارة الفعالة وتوفير حماية معززة لحقوق الملكية ووضع منظومة قانونية ملائمة لحاجيات الاستثمار، ناهيك عن توافر ما يكفي من البنى التحتية العمومية الكفيلة بدعم المبادرات الخاصة.